

Distr.: General
15 March 2022
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2022

10-6 حزيران/يونيه 2022، نيويورك

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقق عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق التي أجريت في عام 2021

موجز

يُقدّم هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقق عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 وموجزاً لأنشطة التحقيق التي أجراها خلال تلك السنة. ويتضمن التقرير رأياً يستند إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في الكيان المعني؛ وموجزاً مقتضباً للأعمال والمعايير المؤيدة لذلك الرأي؛ وبياناً عن حالة الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية المتبعة؛ ورأياً بشأن ما إذا كان توفير الموارد مناسباً وكافياً وفعالاً لتحقيق التغطية المتوخاة في مجال المراجعة الداخلية والتحقق.

ويقدم التقرير استعراضاً عاماً لحالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات. ويتضمن أيضاً عناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال عام 2021، وما حصلت عليه من تصنيفات (القرار 24/2013)؛ وحالات الغش والإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القرار 22/2011).

ويرد رد الإدارة على هذا التقرير بصورة مستقلة، كما هو مطلوب في القرار 13/2006. وقد أرفق بهذا التقرير التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات والتقييم، الذي أُعدّ وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في إطار المساءلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2008/16/Rev.1).



الرجاء إعادة استعمال الورق

130422 010422 22-03857 (A)



ونتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أنجز المكتب أعماله في عام 2021 عن بعد؛ وقد حُدِّدَت القيود التي اعترت نطاق مراجعة الحسابات وُذِّكرت في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي فيما يلي: (أ) أن يحيط علماً بهذا التقرير، الذي وُجِّدَ مع تقارير وكالات الأمم المتحدة الأخرى⁽¹⁾، تمشياً مع قرار المجلس التنفيذي 10/2020؛ و (ب) أن يُعرب عن تأييده المستمر لمهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ و (ج) أن يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات والتقييم - والذي ينبغي استعراضه كوثيقة مستقلة في إطار هذا التقرير.

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

المحتويات

الصفحة

4	أولا - مقدمة
4	ثانيا - الولاية
5	ثالثا - الرأي
6	رابعا - بيان التوافق مع معايير المراجعة الداخلية للحسابات
6	خامسا - الميزانية وملاك الموظفين
8	سادسا - تنفيذ خطة مراجعة الحسابات على أساس المخاطر لعام 2021
12	سابعا - تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات
13	ثامنا - النتائج الرئيسية للمراجعة الداخلية للحسابات والأنشطة الاستشارية
21	تاسعا - الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية
21	عاشرا - التحقيقات

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

- 1 - تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية الصادرة في عام 2021
- 2 - التوصيات التي لم يُبَيَّن فيها على مدار 18 شهرا أو أكثر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
- 3 - التوصيات التي سُحِبَت في عام 2021 نظرا لقبول مخاطرها أو لعدم سريانها
- 4 - تقارير التحقيق مصنفة حسب نوع الادعاء التي صدرت في عام 2021
- 5 - مؤشرات الأداء الرئيسية
- 6 - المعايير الداعمة لرأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات
- 7 - ميثاق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

التذييل (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم لعام 2021

أولاً - مقدمة

- 1 - يقدم هذا التقرير للمجلس التنفيذي موجزاً عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والخدمات الاستشارية وأنشطة التحقيق التي أجراها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (المكتب) في عام 2021. ويقدم التقرير رأياً عاماً بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في هذا الكيان.
- 2 - وتشمل المعايير التي تشكّل هذا الرأي نتائج المراجعة الداخلية للحسابات التي أُجريت في عام 2021؛ ومراجعة حسابات المشاريع التي نفّذها البرنامج الإنمائي مباشرة؛ واستعراض عمليات مراجعة حسابات مشاريع البرنامج الإنمائي التي تُنفّذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية؛ ومعدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات من هذه السنة والسنوات السابقة، بما في ذلك التوصيات التي لم تُنفّذ منذ فترة طويلة؛ ورسائل الإدارة المتعلقة بالتحقيقات. وقد حظي الطابع النوعي للنتائج المنبثقة عن عمليات مراجعة الحسابات والخدمات الاستشارية والتحقيقات بالاعتبار الواجب في الرأي العام المذكور.

ثانياً - الولاية

- 3 - يهدف المكتب إلى أن يتيح للبرنامج نظاماً للرقابة الداخلية المستقلة والموضوعية، بغرض تحسين فعالية وكفاءة عملياته في تحقيق أهدافه وغاياته الإنمائية. ويرد تعريف غرض المكتب وسلطته ومسؤوليته في الميثاق الذي أقره مدير البرنامج (انظر المرفق 7). وحسبما تقتضيه المعايير الدولية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، استعرض الميثاق، وهو يعكس جميع الأنشطة ومجالات المسؤولية التي يضطلع بها المكتب.
- 4 - وينص إطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين على أن يُقدّم الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات تقاريره إلى مرجع داخل المنظمة يتيح للقيمين على المراجعة الداخلية للحسابات الاضطلاع بمسؤولياتهم. ويخضع مدير المكتب للمساءلة أمام مدير البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. فمدير المكتب يلزم أن يجري عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بطريقة مستقلة، دون أي تدخل من الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي أو أي طرف خارجي. ويجب أن يؤكد المكتب للمجلس التنفيذي، سنوياً على الأقل، الاستقلالية التنظيمية لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات.
- 5 - ويؤكد المكتب استقلاليته التنظيمية. ففي عام 2021، لم يواجه المكتب أي تدخل في تحديد نطاق مراجعته للحسابات وتحقيقاته، وأداء أعماله، والإبلاغ عما يتوصل إليه من نتائج.
- 6 - وانتهى جميع موظفي مراجعة الحسابات من الإدلاء ببيان النزاهة والموضوعية والسرية في عام 2021، الذي يشهد على تقيدهم بمدونة الأخلاقيات والمبادئ الأساسية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، ومدونة الأخلاقيات للبرنامج الإنمائي.
- 7 - ولدى المكتب برنامج فعال لضمان الجودة وتحسينها، يشمل كلاً من مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وقد أظهرت استقصاءات العملاء التي أُجريت في عام 2021 بعد إنجاز عمليات مراجعة الحسابات ارتياح العملاء لسير تلك العمليات.

8 - وظل المكتب يتلقى دعماً جيداً من الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي. وشارك مدير المكتب في اجتماعات فريق الأداء المؤسسي مع رؤساء المكاتب الرقابية الأخرى، مما أتاح إجراء مناقشات بشأن التوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة، وغير ذلك من المسائل المهمة التي تُعرض البرنامج الإنمائي لخطر محتمل. وعقد المكتب اجتماعات شهرية مع مدير البرنامج المعاون من أجل تبادل نتائج مراجعة الحسابات والتحقيقات. وعقد أيضاً اجتماعات مع مكتب الخدمات الإدارية والمكاتب الإقليمية لمناقشة المسائل الرئيسية والمتكررة المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات.

9 - وتولت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، وهي إحدى هيئات الرقابة المستقلة للبرنامج الإنمائي، إسداء المشورة إلى مدير البرنامج لتعزيز فعالية مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في البرنامج الإنمائي. وفي عام 2021، استعرضت اللجنة خطة عمل المكتب السنوية لعام 2021 وتنفيذها من خلال تقارير مرحلية فصلية.

10 - وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، واصل المكتب تنفيذ خطة عمله عن بعد خلال عام 2021؛ وقد حُدِّد القيود التي اعترت نطاق ذلك وُذِّكرت في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة. وأُجريت معظم التحقيقات عن بعد، ونُفذ عدد محدود من البعثات الميدانية.

ثالثاً - الرأي

11 - يتولى البرنامج الإنمائي مسؤولية وضع عمليات للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة على نحو يتسم بالكفاءة وتعهدها بصورة فعالة لضمان تحقيق أهداف البرنامج. والمكتب مسؤول عن التقييم المستقل لمدى كفاية وفعالية هذه النظم والعمليات استناداً إلى منهجية لتقييم المخاطر وخطة عمل سنوية قائمة على المخاطر. ويشمل ذلك وحدات الأعمال والمهام والأنشطة المضطلع بها على صعيد المقر والصعيدين الإقليمي والقطري، علاوةً على المشاريع المنفذة مباشرة، والمشاريع المنفذة وطنياً، والمنح المقدمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (الصندوق العالمي). ويرد بيان لأساس الرأي بتفصيل في المرفق 6.

حدود النطاق

12 - حدد المكتب قيوداً معينة اعترت النطاق فيما يتعلق بعمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت عن بعد في عام 2021 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وشملت هذه القيود ما يلي:

- (أ) لم يتسن استعراض المستندات الأصلية، مما اضطر أفرقة مراجعة الحسابات إلى الاعتماد على نسخ ممسوحة ضوئياً.
- (ب) عُقدت اجتماعات مع موظفين المكتب وأفراد الكيان الخاضع للمراجعة عبر الإنترنت، مما حد من فهم بيئة عمل المكتب.
- (ج) لم تجر زيارات لمواقع المشاريع، بما في ذلك عقد اجتماعات بالحضور الشخصي مع النظراء/المستفيدين المحليين.
- (د) لم يجر التحقق المادي من الأصول والمخزونات.

(هـ) لم يجر التحقق من محتوى الخزائن الحديدية والمصروفات النثرية.

(و) لم يجر استعراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الموقع.

13 - وللاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المعايير التي استند إليها المكتب في رأيه العام، انظر المرفق 6.

الرأي العام

14 - يرى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، استناداً إلى نطاق العمل المضطلع به في الفترة الممتدة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، أن عناصر الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة، التي جرى تناولها في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2021 كانت، في جملتها، 'مُرضية/بحاجة إلى بعض التحسين'. وهذا يعني أن غالبية وحدات الأعمال أو المشاريع التي خضعت للمراجعة في عام 2021 كانت راسخة بالقدر الكافي وكانت تؤدي وظائفها أداء جيداً، إلا أنها بحاجة إلى بعض التحسين.

رابعاً - بيان التوافق مع معايير المراجعة الداخلية للحسابات

15 - أجرى المكتب مراجعته للحسابات وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين. وقد اعتمدها للاستخدام ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في حزيران/يونيه 2002.

16 - ويتعهد المكتب برنامجاً داخلياً لضمان الجودة وتحسينها. ويشمل ذلك ضمان الجودة على مستوى العمليات، وتقييمات ذاتية متواصلة (منها التقييم الداخلي السنوي للجودة وتقييمات العملاء) وتقييماً خارجياً لجودة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات يجري كل خمس سنوات. وقد أُنجز أحدث تقييم في أيار/مايو 2017، حصل فيه المكتب على أعلى تصنيف، وهو "المطابقة العامة" للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية ولمدونة الأخلاقيات لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين.

خامساً - الميزانية وملاك الموظفين

الميزانية

17 - في عام 2021، بلغت ميزانية المكتب المعتمدة 21,82 مليون دولار ممولة من موارد الميزانية المؤسسية (انظر الجدول 1). وهذا يستثني حصة المكتب المتعلقة بالإيجار السنوي، أي مبلغ 971 000 دولار.

18 - وتلقى المكتب مبلغاً إضافياً قدره 1,19 مليون دولار لأغراض مراجعة الحسابات والتحقيق في أنشطة البرنامج الإنمائي الممولة بمنح الصندوق العالمي. وقد غطت هذه المخصصات تكاليف وظائف الموظفين وتكاليف التشغيل لثلاث وظائف لأخصائيين في مجال مراجعة الحسابات، ووظيفة واحدة لمستشار للتحقيقات مقارها إسطنبول وبريتوريا وداكار ونيويورك، على التوالي.

19 - وفي عام 2021، بلغت نفقات المكتب (باستثناء الصندوق العالمي) 19,05 مليون دولار، ليتبقى بذلك رصيد غير مستخدم قدره 2,77 مليون دولار. ونتج الرصيد غير المستخدم عن تحقيق وفورات قدرها 1,4 مليون دولار من ميزانية الموظفين (بسبب الوظائف الشاغرة) و 1,3 مليون دولار بسبب انخفاض نفقات السفر بسبب كوفيد-19.

الجدول 1

الموارد في عام 2021، باستثناء الصندوق العالمي

الفئة	الميزانية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	النفقات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
مراجعة الحسابات	9,65	8,80
التحقيقات	9,32	7,69
الإدارة والدعم	1,66	1,39
ضمان الجودة	1,09	1,17
اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم	0,1	0,00
المجموع	21,82	19,05

ملاك الموظفين

20 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ عدد الوظائف المعتمدة في المكتب 93 وظيفة.

عملية الاستقدام

21 - من بين الوظائف الـ 93 المشار إليها، شُغلت 84 وظيفة، وبقيت 9 وظائف شاغرة بحلول نهاية عام 2021. وانتهت إجراءات الاستقدام لسبع من الوظائف التسع بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وكان من المقرر أن ينضم شاغلوها إلى المكتب في الربع الأول من عام 2022. وفي عام 2021، بلغ متوسط معدل الشواغر 9,7 في المائة (مقابل الهدف المنشود وهو 7 في المائة)، وكان متوسط الوقت الذي ظلت فيه الوظائف شاغرة 4,6 أشهر (مقابل الهدف المنشود وهو 6 أشهر).

22 - وأجرى المكتب ما مجموعه 12 عملية استقدام في عام 2021، حيث استقدام ثمانية موظفين جُدد ورفق أربعة من موظفي المكتب إلى وظائف برتب أعلى. ومن بين المستقدمين الثمانية الجدد خمسة موظفين وثلاث موظفات. ومن بين الموظفين الذين تمت ترقيتهم امرأة واحدة وثلاثة رجال. ومن بين عمليات الاستقدام الـ 12 التي تمت في عام 2021، كانت هناك 11 وظيفة من الفئة الفنية ووظيفة واحدة (لرجل) من رتبة نائب مدير (انظر الجدول 2).

الجدول 2

موظفو المكتب المستقدمون في عام 2021، حسب نوع الجنس

المساكن الجنسانية	مستقدم جديد	ترقية	المجموع	في المائة
الذكور	5	3	8	67
الإناث	3	1	4	33
المجموع	8	4	12	100

سادسا - تنفيذ خطة مراجعة الحسابات على أساس المخاطر لعام 2021

تخطيط المراجعة على أساس المخاطر وإنجاز خطة العمل السنوية

23 - أعد المكتب خطة مراجعة الحسابات لعام 2021 بعد إجراء تقييم شامل للمخاطر المحدقة بالمجالات التي تشملها عملياته المتعلقة بمراجعة الحسابات في البرنامج الإنمائي، بما في ذلك برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الأمم المتحدة للمشروعات الإنتاجية. وقد كانت عملية التخطيط ذات منحى تشاركي، حيث شملت إجراء سلسلة من المناقشات مع الإدارة العليا ورؤساء المكاتب المعنية بشأن النتائج المستقاة من نماذج تقييم المخاطر. وتشاور المكتب مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لضمان كفاية النطاق المشمول بمراجعة حسابات البرنامج الإنمائي، والتقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود في توفير الضمان لمدير البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي.

24 - وتناولت منهجية تقييم المخاطر هذه العملية بدءاً من تحديد المخاطر ووصولاً إلى قياسها وتصنيف مرتبتها. وقد كانت مؤشرات المخاطر المستخدمة كمية ونوعية على السواء - فكانت مُصنّفة من حيث كونها ذات صبغة استراتيجية أو سياقية أو سياسية أو تشغيلية أو مالية - وفقاً لفئات المخاطر المحددة في إطار الإدارة المركزية للمخاطر في البرنامج الإنمائي. ويمكن تعديل الاختيار النهائي لعمليات مراجعة الحسابات بعد التشاور مع الإدارة. ولتوزيع الموارد بكفاءة، فإن مراجعة حسابات الكيانات التي تُصنّف بأنها 'عالية المخاطر جداً' تجري، عموماً، كل سنتين؛ والكيانات التي تُصنّف بأنها 'عالية المخاطر'، تجري مراجعة حساباتها كل ثلاث سنوات؛ والكيانات التي تُصنّف بأنها 'متوسطة المخاطر'، تجري كل أربع إلى خمس سنوات؛ أما الكيانات التي تُصنّف بأنها 'منخفضة المخاطر'، فتجري مراجعة حساباتها كل خمس إلى ست سنوات.

25 - وتضمنت خطة العمل السنوية المعتمدة لعام 2021 في البداية 92 مهمة من مهام مراجعة الحسابات. وقد عُُدّ العدد لاحقاً ليصبح 146 مهمة، بسبب الإضافات الكبيرة إلى عدد الخدمات الاستشارية المقررة وعمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كان المكتب قد انتهى من عمله الميداني فيما يتعلق بجميع مهامه البالغ عددها 146 مهمة وأصدر 142 تقريراً (انظر الجدول 3).

الجدول 3

تنفيذ خطة العمل السنوية لعام 2021

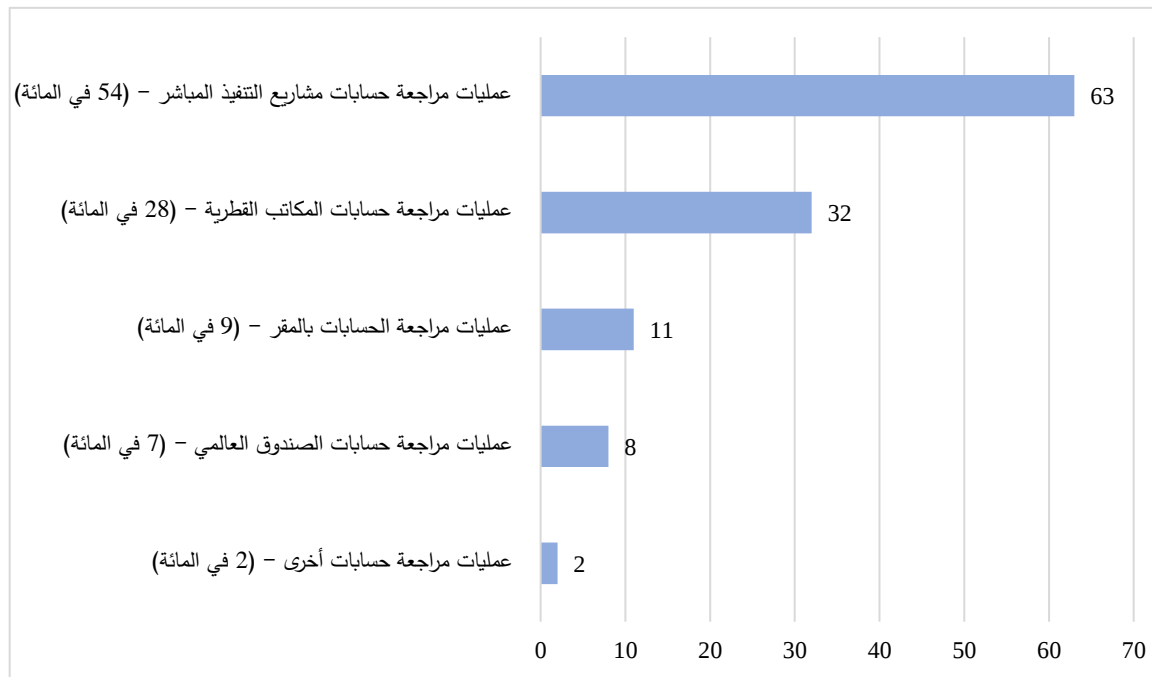
نوع مراجعة الحسابات	خطة العمل السنوية المعتمدة	خطة العمل السنوية المنقحة	تنفيذ خطة العمل السنوية المنقحة
الخدمات الاستشارية	1	28	26
المكتب القطري	34	34	32
مشاريع التنفيذ المباشر	41	63	63
الصندوق العالمي	7	8	8
المقر	9	11	11
عمليات مراجعة حسابات أخرى	0	2	2
المجموع	92	146	*142
في المائة			97

* حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت التقارير المتعلقة بأربع مهام (تقريران عن مراجعة حسابات المكاتب القطرية ومذكرتان استشاريتان) في انتظار إصدارها.

26 - وفي عام 2021، أصدر المكتب 116 تقريراً عن مراجعة الحسابات و 26 مذكرة عن الخدمات الاستشارية. وتتألف تقارير مراجعة الحسابات الـ 116 من 11 عملية مراجعة لحسابات في المقر، بما في ذلك تقرير متابعة وتقرير موحد عن عمليات مراجعة حسابات المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنياً (9 في المائة)؛ و 32 تقريراً عن مراجعة حسابات المكاتب القطرية (28 في المائة)؛ و 8 تقارير لمراجعة حسابات الصندوق العالمي (منها تقرير موحد) (7 في المائة)؛ و 63 عملية مراجعة لحسابات مشاريع التنفيذ المباشر، منها 4 عمليات مراجعة لحسابات مشاريع التنفيذ المباشر لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (54 في المائة)؛ وعمليات مراجعة حسابات آخرين، تتألفان من عمليات مراجعة محاسبية قضائية (2 في المائة) (انظر الشكل 1). وتتألف الخدمات الاستشارية الـ 26 من 15 مذكرة لاستعراض طلبات شطب القيد (58 في المائة) و 11 خدمة استشارية في مجالات الشؤون المالية والمشتريات والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات (42 في المائة). ووفقاً للقرار 24/2013، ترد في المرفق 1 عناوين وتصنيفات لجميع تقارير مراجعة الحسابات الداخلية والخدمات الاستشارية الصادرة في عام 2021.

الشكل 1

عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2021 ونسبتها المئوية* ونوعها



* نسبة عدد التقارير بحسب نوع مراجعة الحسابات إلى مجموع التقارير الصادرة (محوّلة إلى نسبة مئوية).

27 - وفي عام 2021، استوفى المكتب متطلبات مؤشر الأداء الأساسي المتعلق بعدد الأيام التي يستغرقها إصدار تقارير مراجعة الحسابات بعد انتهاء العمل الميداني، إذ حقق متوسطاً قدره 58 يوماً لكل تقرير مقابل الهدف المحدد في 90 يوماً، وذلك بالنسبة للمقر والمكاتب القطرية والصندوق العالمي ومشاريع التنفيذ المباشر (انظر الجدول 4). وترد في المرفق 5 معلومات كاملة عن مؤشرات الأداء الأساسية للمكتب.

الجدول 4

مؤشر الأداء الأساسي لعام 2021:
متوسط عدد الأيام التي يستغرقها إصدار التقارير

نوع مراجعة الحسابات	الأداء المستهدف 2021	عدد الأيام *
مراجعة الحسابات بالمقر	90	60
مراجعة حسابات المكاتب القطرية	90	64
مراجعة حسابات الصندوق العالمي	90	50
مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر	90	56

* عدد الأيام الفاصلة بين انتهاء العمل الميداني وصنوبر التقرير، بحسب نوع مراجعة الحسابات.

28 - وبلغ مجموع نفقات 98 عملية مراجعة للحسابات جرت على المستوى القطري (عمليات مراجعة لحسابات المكاتب القطرية، وحسابات مشاريع التنفيذ المباشر، وحسابات الصندوق العالمي، باستثناء أربع عمليات مراجعة لحسابات مشاريع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وتقرير موحد عن حسابات الصندوق العالمي) ما قدره 2,2 بليون دولار (45 في المائة) من نفقات البرنامج الإنمائي على الصعيد الميداني بمقدار 4,9 بلايين دولار في عام 2021. وغطت عمليات مراجعة للحسابات أجرتها أطراف ثالثة لمشاريع المنظمات غير الحكومية والمشاريع المنفذة وطنياً نفقات إضافية قدرها 0,9 بليون دولار.

29 - وفي عام 2021، استعرضت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم حالة تنفيذ خطة العمل السنوية من خلال تقارير مرحلية فصلية واجتماعات مع إدارة مكتب مراجعة الحسابات والتحقق في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر.

30 - وأرسل المكتب أيضاً خطة عمله السنوية إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واجتمع معه وذلك لتعزيز التنسيق والكفاءة.

تقارير مراجعة الحسابات وعمليات التصنيف

31 - فيما يتعلق بعمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية والصندوق العالمي والمقر، يمنح المكتب تصنيفاً لتلك المراجعة⁽²⁾ بتقدير 'مرضٍ تماماً'، و 'مرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين'، و 'مرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير' و 'غير مرضٍ'، وذلك استناداً إلى تقييمه للعمليات المعنية في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وتُستثنى من ذلك التصنيف عمليات مراجعة الحسابات التي تجرى في إطار المتابعة، وعمليات المراجعة المالية لمشاريع التنفيذ المباشر، والتقارير الموحدة عن مراجعة الحسابات أو عمليات المراجعة المحاسبية القضائية.

(2) في عام 2021، أدخل المكتب تغييراً طفيفاً على فئة تصنيفين من التصنيفات الأربعة. فالتصنيف السابق بتقدير 'مرضٍ' غُيّر إلى تقدير 'مرضٍ تماماً'، فيما غُيّر التقدير السابق 'مرضٍ جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين' إلى 'مرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين'.

32 - ومن أصل تقارير مراجعة الحسابات البالغ عددها 116 تقريراً، غطى 56 تقريراً البيانات المالية المتعلقة بالمشاريع ولم تتضمن تصنيفاً عاماً عن مجالات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية. ومن أصل التقارير المتبقية البالغ عددها 60 تقريراً، تضمن 26 تقريراً (43 في المائة) تصنيف 'مُرضٍ'؛ وتضمن 25 تقريراً (42 في المائة) تصنيف 'مُرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين'؛ وتضمنت 8 تقارير (13 في المائة) تصنيف 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير'؛ وتضمن تقرير واحد (2 في المائة) تصنيف 'غير مُرضٍ' (انظر الجدول 5).

الجدول 5

توزيع للتصنيفات حسب المجالات والمناطق المشمولة بتقارير مراجعة الحسابات لعام 2021

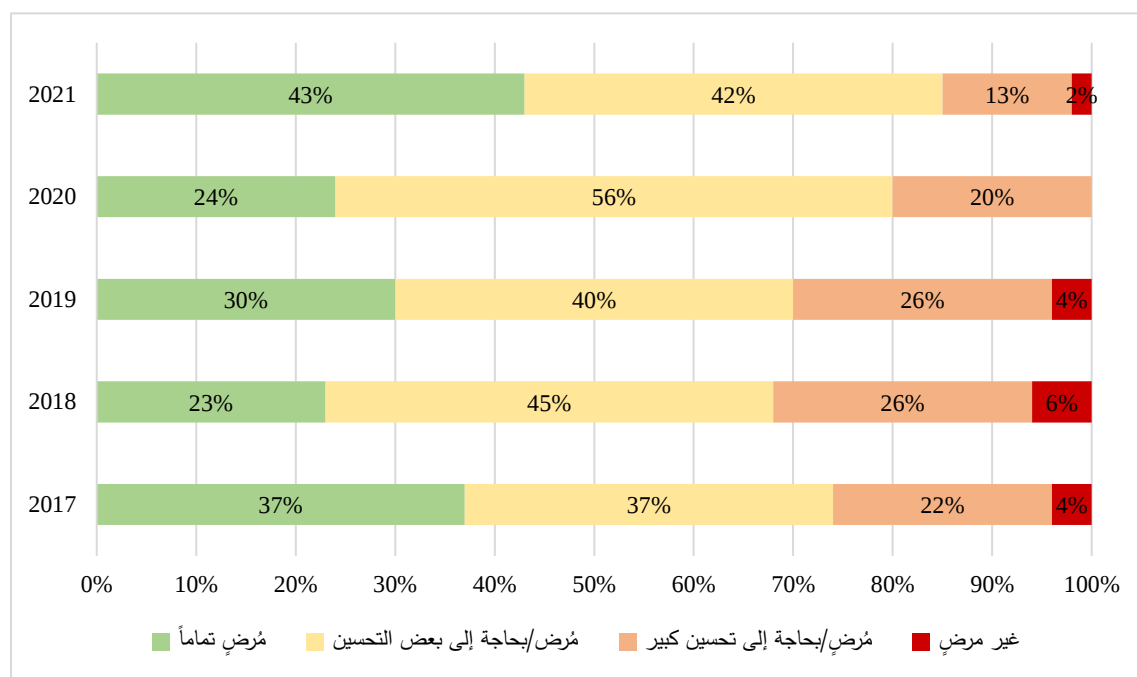
مجال مراجعة الحسابات	عدد عمليات مراجعة الحسابات	مُرضٍ تماماً	مُرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين	مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير	غير مُرضٍ
مراجعة حسابات المكاتب القطرية	32	8	16	7	1
المكتب الإقليمي لأفريقيا	13	1	8	3	1
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	6	3	3	—	—
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6	3	2	1	—
المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة	4	1	2	1	—
المكتب الإقليمي للدول العربية	3	—	1	2	—
مراجعة حسابات الصندوق العالمي	7	3	4	—	—
المكتب الإقليمي لأفريقيا	5	1	4	—	—
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1	1	—	—	—
المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة	1	1	—	—	—
مراجعة الحسابات بالمقر	9	3	5	1	—
مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر*	12	12	—	—	—
المكتب الإقليمي لأفريقيا	4	4	—	—	—
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	1	1	—	—	—
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2	2	—	—	—
المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة	3	3	—	—	—
المقر	2	2	—	—	—
المجموع	60	26	25	8	1

* هي عمليات مراجعة مالية ومراجعة للحسابات على أساس الضوابط تجريها شركة خارجية لمراجعة الحسابات، نيابةً عن المكتب. وقد شملت استعراض النظم والإجراءات والممارسات ذات الصلة المعمول بها فيما يتعلق بالمشروع من جوانب الحوكمة والبرنامج والعمليات.

33 - وتُظهر مقارنة لتوزيع التصنيفات المنبثقة عن عمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت في عام 2021 بالتصنيفات الممنوحة في عام 2020 زيادة في تصنيفات 'مُرضٍ تماماً'؛ ونقصاناً في تصنيف 'مُرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين'؛ ونقصاناً طفيفاً في تصنيفات 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير' وزيادة في تصنيفات 'غير مُرضٍ' (حيث لم تكن هناك أي تقارير تتضمن تصنيفات 'غير مُرضٍ' في عام 2020). وترد في الجدول 2 التصنيفات التي خضعت للمقارنة منذ عام 2017.

الشكل 2

نظرة عامة على التصنيفات المنبثقة عن المراجعة الداخلية للحسابات، للفترة 2017-2021



سابعاً - تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

معدل التنفيذ

34 - بلغ معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات 95 في المائة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وغطى هذا المعدل جميع التقارير التي أصدرها المكتب في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ويرد في الجدول 6 بيان لحالة تقدم التوصيات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

35 - وكانت هناك ست توصيات لمراجعي الحسابات صدرت منذ فترة طويلة ولم تُنفذ بالكامل لمدة 18 شهراً أو أكثر حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (انظر الملحق 2)، مقارنةً بعدم وجود أي توصيات منذ فترة طويلة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ومن بين التوصيات الست، صُنفت ثلاثٌ بأنها ذات أولوية عالية. وتتعلق ثلاثٌ من التوصيات الست بمراجعة حسابات الصندوق العالمي لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان. وتتعلق توصيتان بمراجعة أداء المراكز الإقليمية للبرنامج الإنمائي. وتتعلق التوصية المتبقية بمراجعة حسابات مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق.

الجدول 6

بيان لحالة تقادم التوصيات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

الأولية	مجموع التوصيات غير المنفذة أقل من 12 شهرا	12 شهرا إلى 18 شهرا	أكثر من 18 شهرا
مرتفع	52	8	3
متوسط	91	17	3
المجموع	143	25	6

التوصيات المسحوبة

36 - في عام 2021، سحب مدير المكتب ثمانى توصيات من تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عامي 2020 و 2021. وسُحِبَت أربع توصيات لأنها لم تعد تنطبق. وسُحِبَت التوصيات الأربع المتبقية على إثر قبول الإدارة للمخاطر المتبقية. وترد في المرفق 3 لمحة عامة أكثر تفصيلاً عن ذلك.

ثامنا - النتائج الرئيسية للمراجعة الداخلية للحسابات والأنشطة الاستشارية

مراجعة الحسابات بالمقر

37 - أجرى المكتب 10 عمليات مراجعة لحسابات بالمقر وأصدر تقريراً موحداً عن مراجعة الحسابات في عام 2021. ومن بين تلك المراجعات، كانت خمس عمليات مراجعة للأداء، شملت المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة؛ والشراء على الصعيد العالمي؛ والإدارة المركزية للمخاطر؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ومختبرات تسريع الأثر الإنمائي. وشملت عمليات مراجعة الحسابات الست المتبقية مركز السياسات العالمية في سول التابع للبرنامج الإنمائي؛ والمبادرات الرقمية ذات الطابع اللامركزي؛ ونظام Microsoft Azure؛ وعمليات شطب القيد؛ والمتابعة لمراجعة حسابات مرفق البيئة العالمية. وكان هناك أيضاً تقرير موحّد عن عمليات مراجعة حسابات مشاريع البرنامج الإنمائي التي نفّذتها المنظمات غير الحكومية/المؤسسات الوطنية والجهات المتلقية من الباطن بالصندوق العالمي.

38 - وأسفرت مراجعة أداء المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، ومراجعة حسابات مركز السياسات العالمية في سول التابع للبرنامج الإنمائي والمبادرات الرقمية ذات الطابع اللامركزي عن منح تصنيف عام بتقدير 'مُرضٍ تماماً'.

39 - وأسفرت عمليات مراجعة أداء البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بعملية الشراء على الصعيد العالمي، والإدارة المركزية للمخاطر، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومختبر تسريع الأثر الإنمائي، واستخدام نظام Microsoft Azure عن تصنيف عام بتقدير 'مُرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين'. أما فيما يتعلق بمراجعة حسابات الشراء لدى البرنامج الإنمائي، فيُعزى ذلك التصنيف إلى مواطن الضعف التي اعترت حوكمة الشراء، من بينها افتقاره إلى استراتيجية عالمية في مجال الحوكمة ومواطن ضعف في الهيكل التنظيمي لمكتب المشتريات. ويُعزى تصنيف مراجعة الإدارة المركزية للمخاطر إلى مواطن ضعف في ممارسات تحديد المخاطر وتحديث سجلات المخاطر. وفيما يتعلق بعنصر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يُعزى التصنيف إلى مواطن الضعف في الإبلاغ عن نتائج المساواة بين الجنسين. ويُعزى تصنيف مراجعة حسابات مختبر تسريع الأثر الإنمائي إلى التحديات التي اعترضت استمرارية المشاريع، وإدارة حقوق

الملكية الفكرية، والرصد، والتوجيه، بشأن تحقيق نتائج المشاريع. وفيما يتعلق باستخدام نظام Microsoft Azure، يُعزى التصنيف إلى كون استخدام أدوات إدارة خدمات الحوسبة السحابية الرامية إلى زيادة أمان موارد المنظمة وكفاءتها لا يرقى إلى المستوى الأمثل.

40 - وأسفرت مراجعة عمليات شطب القيد عن حصول المرفق على تصنيف عام بتقدير 'مرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير'. وهذا التصنيف يُعزى أساساً إلى عدم اكتمال إجراءات شطب القيد؛ ومواطن الضعف التي اعترت إجراءات شطب القيد؛ ونقص متابعة الإجراءات المحاسبية الخاصة بالخسائر المالية؛ والتحديات التي اعترضت تنقية بيانات نظام أطلس. وأسفرت مراجعة الحسابات عن أربع توصيات، صُنِّفت على أنها 'ذات أولوية عالية'، أي أنها تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لضمان عدم تعرُّض البرنامج الإنمائي لمخاطر كبيرة.

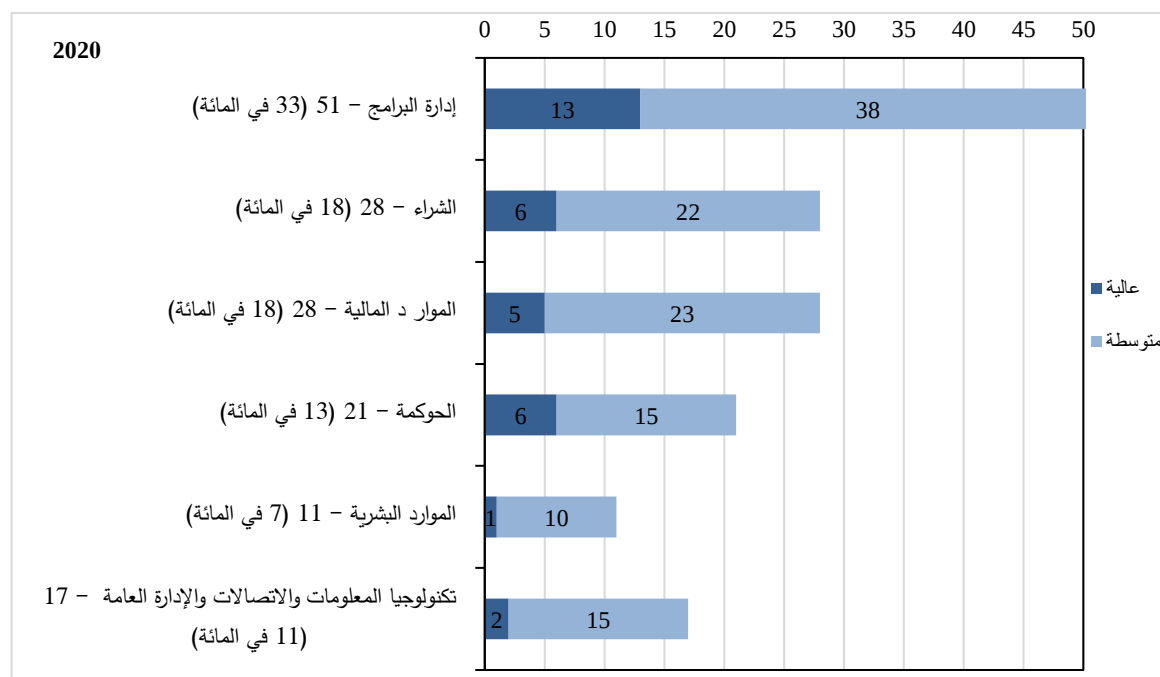
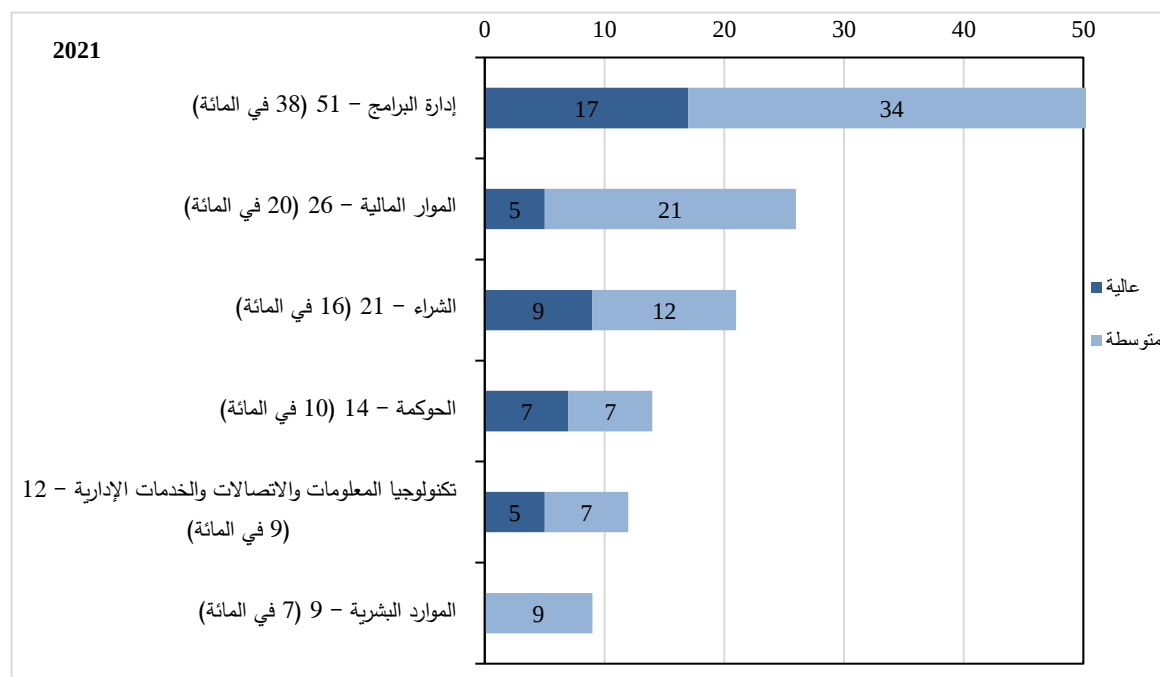
41 - وأسفرت تقارير المراجعة الـ 11 بالمقر عن 40 توصية، منها 12 توصية (30 في المائة) صُنِّفت على أنها 'ذات أولوية عالية'. وفي السنة السابقة، أصدر المكتب 10 تقارير عن مراجعة حسابات بالمقر أسفرت عن 50 توصية، منها 16 توصية (32 في المائة) صُنِّفت على أنها 'ذات أولوية عالية'.

مراجعة حسابات المكاتب القطرية

42 - أسفرت تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية الـ 32 الصادرة في عام 2021 عن إصدار 133 توصية، منها 43 توصية (32 في المائة) صُنِّفت على أنها 'ذات أولوية عالية'. وفي عام 2020، أصدر المكتب 34 تقريراً عن مراجعة حسابات قطرية أسفرت عن إصدار 156 توصية، منها 33 توصية (21 في المائة) صُنِّفت على أنها 'ذات أولوية عالية'. ويرد في الشكل 3 توزيع بحسب مجال مراجعة الحسابات للمساءل والتوصيات المحددة في عامي 2020 و 2021.

الشكل 3

المسائل والتوصيات المحددة في عامي 2020 و 2021 بحسب مجال مراجعة الحسابات



43 - في عام 2021، حدد المكتب مسائل هامة (يتكرر وُرودها في ما لا يقل عن خمسة مكاتب) في المجالات المشمولة بمراجعة الحسابات المبيّنة في الجدول 7. وفي عام 2021، ظلت إدارة البرامج/المشاريع تتلقى أكبر عدد من ملاحظات مراجعة الحسابات، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتصميم المشاريع وتنفيذها والإشراف عليها. وفي عامي 2020 و 2021، قدم المكتب ما مجموعه 289 توصية؛ منها 102 من التوصيات (35 في المائة) تتناول إدارة البرامج والمشاريع.

الجدول 7

المسائل المتكررة التي حددتها عمليات المراجعة المتعلقة بالمكاتب القطرية

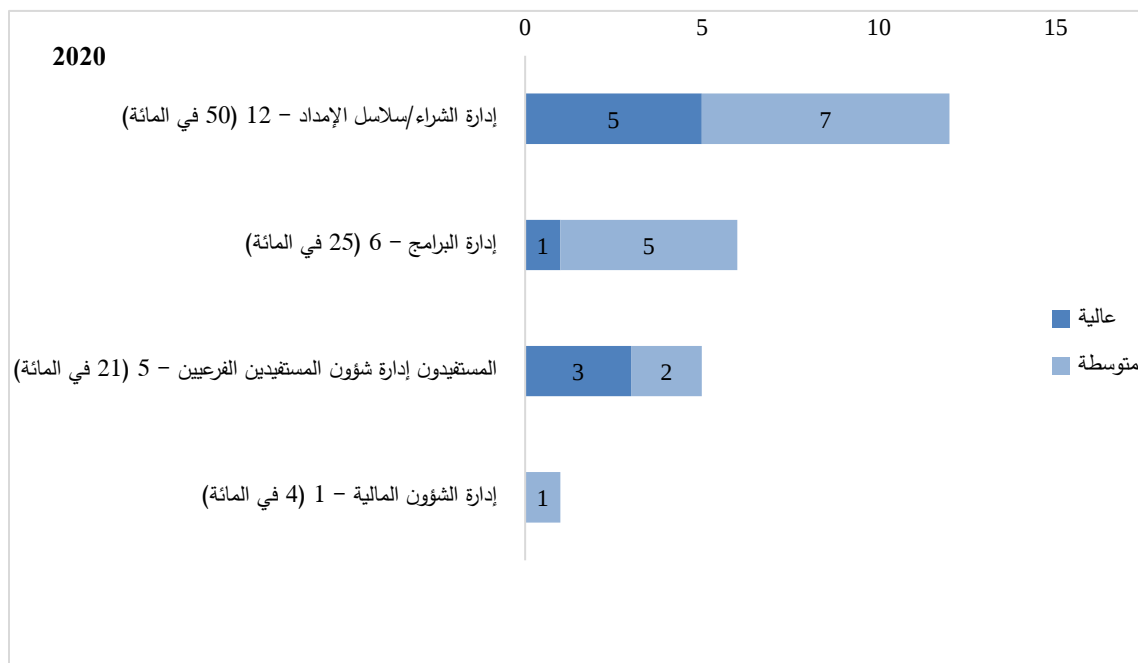
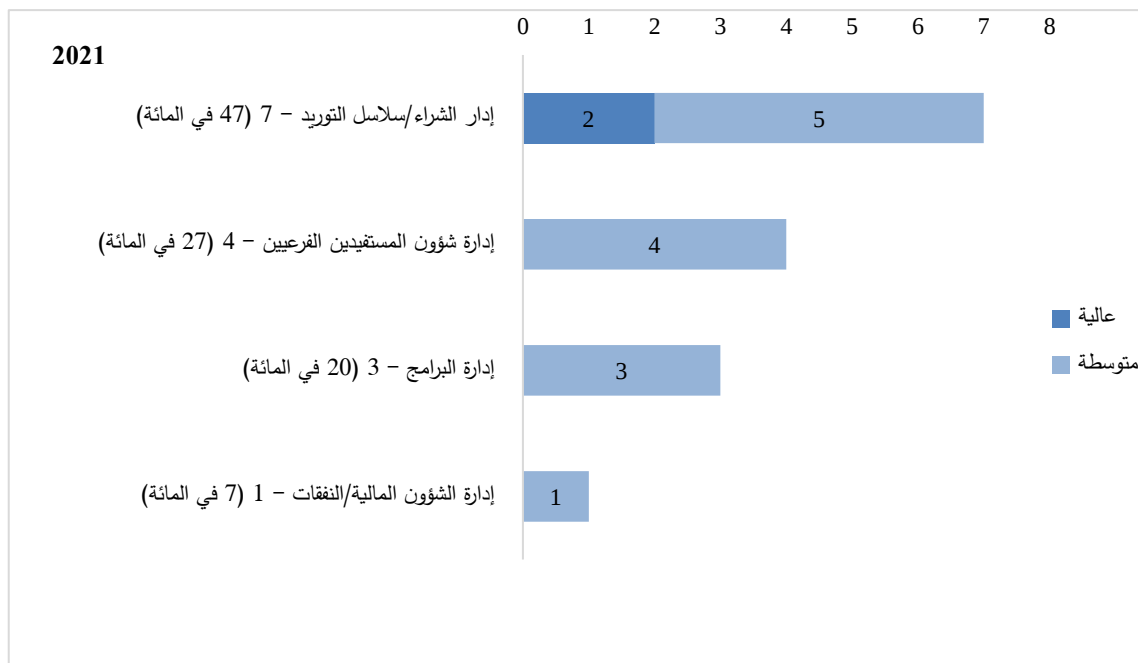
مجال المراجعة	المسائل المتكررة التي حددتها عمليات المراجعة
إدارة البرامج/المشاريع	أوجه النقص في تصميم المشاريع وتنفيذها؛ مواطن الضعف في إدارة مشاريع مرفق البيئة العالمية؛ عدم فعالية الإشراف على المشاريع؛ مواطن الضعف في تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية؛ عدم كفاية استخدام الموارد؛ عدم تحديد مجلس إدارة للمشاريع؛ عدم كفاية إنجاز المشاريع (26 مكتبا)
التمويل	عدم كفاية تنفيذ التكاليف المباشرة للمشاريع؛ المساهمة الحكومية المتبقية في تكاليف المكاتب المحلية؛ ضعف تجهيز المدفوعات والإنفاق؛ عدم كفاية إدارة شؤون الموردين؛ عدم فعالية تدابير استرداد التكاليف؛ عدم ملائمة السلف النقدية (17 مكتبا)
عملية الشراء	عدم استعراض لجان الشراء المختصة لحالات الشراء؛ أوجه الضعف في عمليات الشراء وإدارة العقود؛ عدم التماس التوجيه من وحدة دعم المشتريات يتعلق بحالات الشراء المعقدة والعالية القيمة؛ إثارة طلبات الشراء وأوامر الشراء المتنافية مع المبادئ التوجيهية المؤسسية؛ مواطن الضعف في إعداد خطة شراء شاملة في نظام PROMPT المؤسسي؛ أوجه القصور في اختيار فرادى المتعاقدين (14 مكتبا)
الحوكمة	المخاطر المتعلقة بالاستدامة المالية؛ مواطن الضعف في الهيكل التنظيمي؛ عدم كفاية رصد أهداف البرامج القطرية (13 مكتبا)
الموارد البشرية	عدم كفاءة عمليات استقدام الموظفين؛ عدم إتمام عمليات مراجعات الأداء السنوية والدورات التدريبية الإلزامية؛ مواطن الضعف في إدارة عقود الخدمات (7 مكاتب)
الإدارة	مواطن الضعف في رصد الأصول والإشراف عليها؛ عدم كفاية ترتيبات السفر؛ مواطن الضعف في إدارة المركبات والوقود (6 مكاتب)

مراجعة حسابات الصندوق العالمي

- 44 - أصدر المكتب ثمانية تقارير عن مراجعة حسابات الصندوق العالمي (سبعة تقارير للمكاتب القطرية وتقر موحداً) في عام 2021. وشملت التقارير إدارة منح الصندوق العالمي في سبعة مكاتب قطرية، وخمسة في أفريقيا، وواحد في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وواحد في أمريكا اللاتينية.
- 45 - وكانت تقارير المراجعة السبعة تتعلق بالمنح التي يديرها البرنامج الإنمائي بوصفه الملقى الرئيسي. وأسفرت ثلاثة من عمليات مراجعة الحسابات عن تصنيف بتقدير 'مُرضٍ تماماً' وأربع عمليات عن تصنيف بتقدير 'مُرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين'. أما التقرير المتبقي فهو عبارة عن توحيد للتقارير السبعة، دون تصنيف.
- 46 - وتضمنت تقارير مراجعة الحسابات السبعة 15 توصية (توصيتان ذات أولوية "عالية" و 13 توصية ذات أولوية "متوسطة")، بما في ذلك 7 توصيات (47 في المائة) في مجال إدارة المشتريات وسلاسل الإمداد. ويرد في الشكل 4 تجميع للمسائل الهامة بحسب مجال المراجعة. وترتبط معظم المسائل التي لاحظها المكتب بإدارة المشتريات وسلاسل الإمداد، بما في ذلك نفاذ المخزون من العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي والسلع الأساسية الصحية، وإدارة البرامج، وهي مسائل سُجلت فيها أوجه تأخير في بدء تنفيذ المنح وفي معالجة الإجراءات الإدارية التي أوصى بها الصندوق العالمي.

الشكل 4

توزيع التوصيات المتعلقة بمراجعة حسابات الصندوق العالمي الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لعامي 2020 و 2021 وتصنيف أولوية كل منها



مراجعة حسابات المشاريع

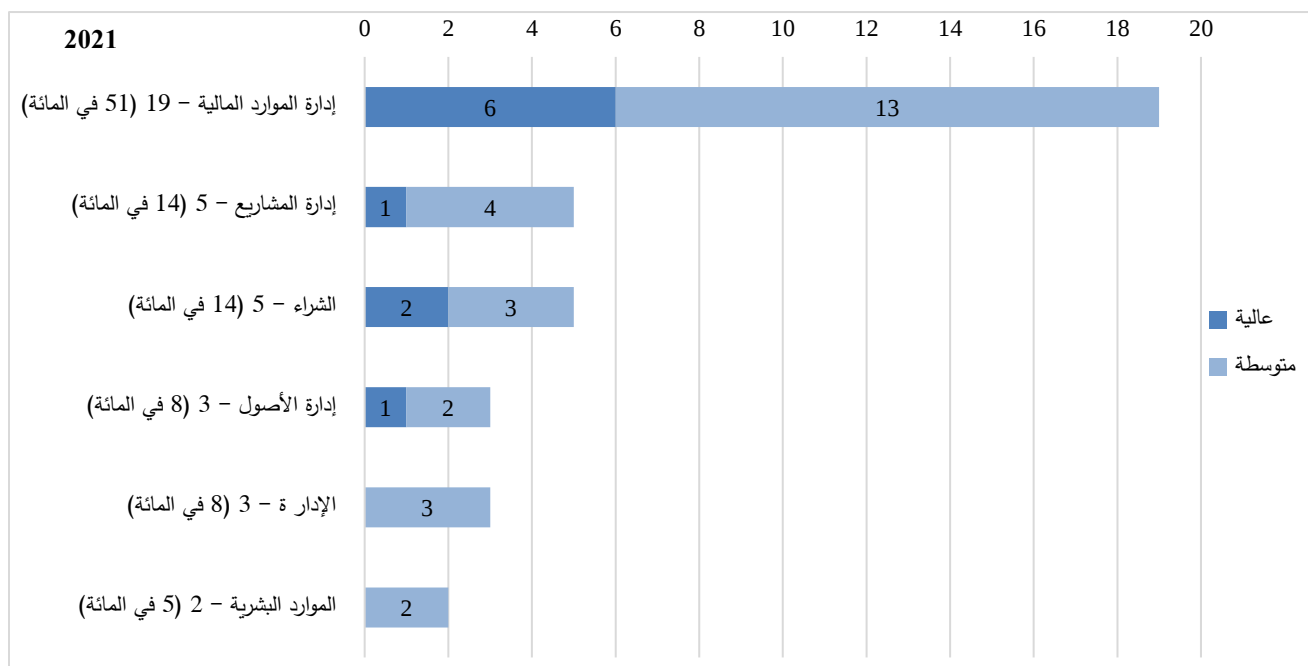
47 - في عام 2021، رُوِّجَت حسابات 63 مشروعاً على نحو مستقل، ليس في إطار عمليات مراجعة الحسابات التي خضعت لها المكاتب القطرية، وبلغ مجموع النفقات التي رُوِّجَت 674,8 مليون دولار. واشتملت هذه المشاريع على 59 مشروعاً ينفذها مباشرة البرنامج الإنمائي بنفقات قدرها 656,8 مليون دولار. وبلغت قيمة المشاريع الـ 4 المتبقية، التي ينفذها صندوق المشاريع الإنتاجية مباشرة، 18 مليون دولار.

48 - وقد تولت شركات متخصصة في المجال تعاقداً معها المكتب مراجعة حسابات المشاريع الـ 59، وأسفر ذلك عن صدور 52 رأياً غير مشفوع بتحفظات، و 6 آراء مشفوعة بتحفظات، ورأي سلبي واحد. وأسفرت الآراء المشفوعة بتحفظات والآراء السلبية عن أخطاء في البيانات المالية صافية بلغ مجموعها 35,3 مليون دولار، أو 5,4 في المائة من مجموع النفقات التي رُوِّجَت (656,8 مليون دولار)، مقابل 14,4 مليون دولار، أو 2,3 في المائة من مجموع النفقات التي رُوِّجَت (636,3 مليون دولار) في عام 2020. ومن مجموع الأخطاء في البيانات المالية التي سجلت في عام 2021، كانت نسبة 80 في المائة (28,3 مليون دولار) تتعلق بمشروع واحد يديره المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في العراق. ومن بين عمليات مراجعة الحسابات البالغ عددها 59 مراجعة، شملت 12 عملية أيضاً تقييماً للضوابط الداخلية؛ وفي جميع الحالات، صنّفت هذه الحسابات على أنها 'مُرضية تماماً'.

49 - وأسفرت عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر الـ 63 عن 37 توصية، منها 10 توصيات ذات أولوية 'عالية' و 27 توصية ذات أولوية 'متوسطة'. وشمل ذلك 19 توصية (51 في المائة) تتناول مجال إدارة الموارد المالية، بما في ذلك استنتاجات من قبيل تسجيل النفقات في فترة محاسبية غير صحيحة؛ وتسجيل السلف خطأً على أنها نفقات؛ وعدم توثيق النفقات؛ وازدواجية النفقات. وفي عام 2021، شملت 12 عملية مراجعة للحسابات من أصل 63 عملية مراجعة للبيانات المالية للمشاريع استعراض مجالات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية. ويرد في الشكل 5 توزيع بحسب مجال مراجعة الحسابات للمساءل والتوصيات المحددة لعام 2021. وفي عام 2020، تناولت جميع عمليات مراجعة الحسابات الـ 37 البيانات المالية للمشاريع، مما أسفر عن صدور 17 توصية؛ منها 15 توصية (88 في المائة) تتناول إدارة الشؤون المالية.

الشكل 5

المسائل والتوصيات المحددة في عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر لعام 2021 بحسب مجال المراجعة



الخدمات الاستشارية وخدمات مراجعة الحسابات الأخرى

50 - في إطار مواصلة توسيع نطاق خدمات مراجعة الحسابات، نَفَّح المكتب في عام 2021 خطة عمله من مهمة واحدة إلى 28 مهمة (انظر الجدول 3)؛ وقد أُنجزت 26 مهام منها حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. ومن بين 26 استشارة مُنجزَة، كانت 12 استشارة منها ترتبط بالخدمات الاستشارية في مجالات متنوعة - أي بزيادة قدرها 100 في المائة مقارنة بما عدده 6 استشارات في عام 2020. أما الاستشارات الـ 14 المتبقية فتتعلق بطلبات شطب القيد التي خضعت للاستعراض.

51 - ومن بين الخدمات الاستشارية الـ 12، ارتبطت مهمتان استشاريتان بمجال الشراء (وحدة المشتريات في نظام أطلس/التخطيط والاستخدام الأمثل لأداة تخطيط المشتريات المؤسسية، نظام PROMPT)؛ وكانت مهمتان منها تتعلقان بذكرات بشأن المخاطر في الموارد البشرية (طريقة انتقال إجازة زيارة الوطن وعقود الخدمة إلى اتفاقات خدمات الموظفين الوطنيين)؛ و 4 مهمات كانت عبارة عن خدمات استشارية بشأن إدارة الشؤون المالية (إدارة التكاليف المباشرة للمشاريع، وعمليات المراجعة المالية للنهج المنسق للتحويلات النقدية، وشطب قيود الضريبة على القيمة المضافة، واستعراض المعاملات المالية لمكتب البرنامج الإنمائي في ساموا)؛ وكانت مهمة واحدة تتعلق بمذكرة استشارية بشأن إدارة الأصول (البند المتعلقة بالوصاية). وإضافةً إلى ذلك، كان هناك تقييم لحالة العناية الواجبة يتعلق بشريك خارجي. وأخيراً، كانت هناك مذكرتان استشاريتان تتناولان مجال المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا (التصدي لجائحة كوفيد-19 في مكتب إدارة المعلومات والتكنولوجيا وتنفيذ نظام التخطيط المركزي للموارد NextGen). انظر التفاصيل في المرفق 1.

52 - وتمشياً مع القاعدة 126-17 من النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع إجراءات وسياساته البرنامجية والتشغيلية، تلقى المكتب واستعرض 14 طلب شطب، 9 طلبات منها وردت من مكاتب قطرية، و 5 طلبات من وحدات في المقر. انظر التفاصيل في المرفق 1.

تاسعا - الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية

53 - جرى الإفصاح العلني عن جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الواردة في خطة مراجعة الحسابات لعام 2021 وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي 10/2012 عدا تقريرين، بعد ثلاثين يوماً من إصدارها. ويمكن الاطلاع على هذه التقارير على الموقع الشبكي للإفصاح عن مراجعة الحسابات التابع لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (<https://audit-public-disclosure.undp.org>). ولم ترد أي طلبات من الداخل أو من أي منظمة أو دولة عضو لإجراء تنقيح لتقارير المراجعة.

54 - وعلى الرغم من أن التقارير الاستشارية لا تُنشر، فقد قدم المكتب نسخاً منها إلى الإدارة العليا والموظفين المعنيين.

عاشرا - التحقيقات

مقدمة وُورود القضايا

55 - زاد عدد القضايا الواردة خلال عام 2020، العام الأول من فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وذلك بعد انخفاض استمر خمس سنوات. وخلال عام 2021، أُجريت معظم التحقيقات عن بعد بسبب القيود على السفر المرتبطة بالجائحة. وخلال عام 2021، لاحظ المكتب ارتفاعاً في الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك الجنسي مقارنة بعام 2020، وهو ما ينسجم مع الأرقام والاتجاهات التي كانت سائدة ما قبل الجائحة. وأنشأ المكتب مكتبا للتحقيقات في اسطنبول في إطار مشروع تجريبي يرمي إلى إضفاء طابع اللامركزية على وظيفة التحقيق.

56 - وخلال عام 2021، فتح المكتب 285 قضية جديدة ورُحِّل أكثر من 281 قضية من عام 2020، ليصل عدد القضايا في عام 2021 إلى 566 قضية. وأُقلل المكتب 236 قضية من تلك القضايا في عام 2021. وفي نهاية عام 2021، رُحِّلَت 330 قضية إلى عام 2022 (انظر الجدول 8 والشكل 6).

الجدول 8

حالات التحقيق التي تم تناولها في عام 2021

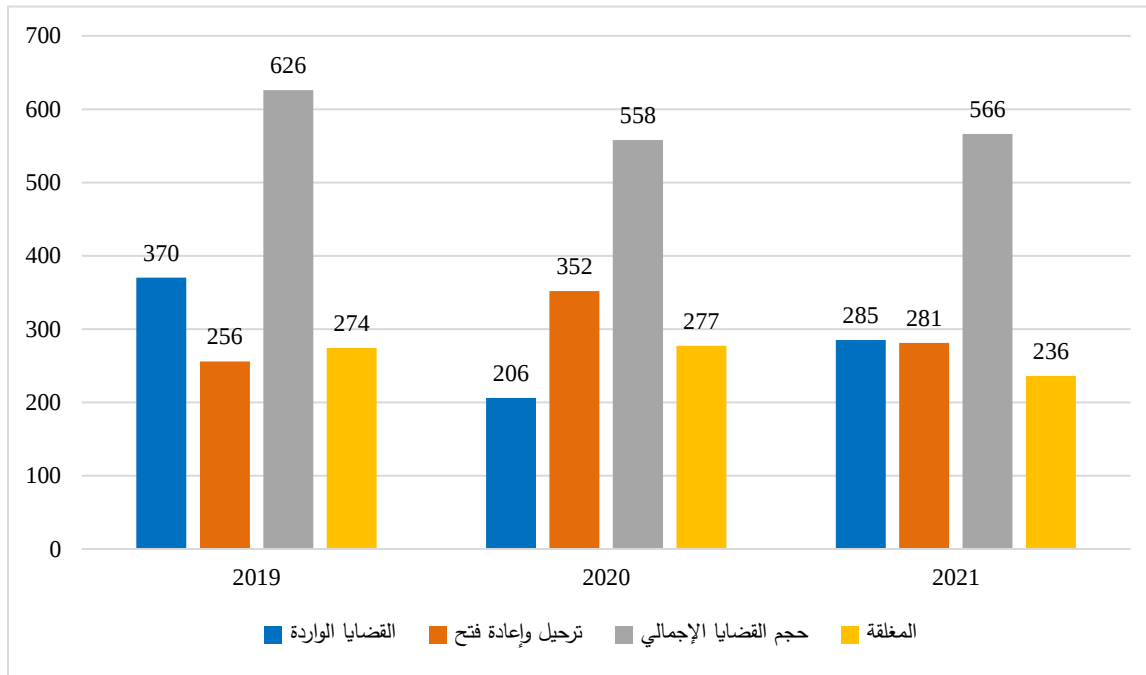
المرحلة التي بلغتھا الحالات	عدد الحالات
القضايا المرحلة حتى 1 كانون الثاني/يناير 2021	281
القضايا الواردة خلال العام	285
مجموع القضايا خلال العام	566
القضايا المغلقة في عام 2021	236
القضايا المستمرة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	330

أنواع الشكاوى

57 - في إطار مبادرة ترمي إلى توحيد الإبلاغ السنوي عن مسائل الرقابة فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة⁽³⁾، يقدم ورود القضايا الجديدة في خمس فئات عريضة (انظر الشكل 7 والجدول 9). ثم تُعرض القضايا نفسها بمزيد من التفصيل إلى فئات محددة (انظر الشكل 8).

الشكل 6

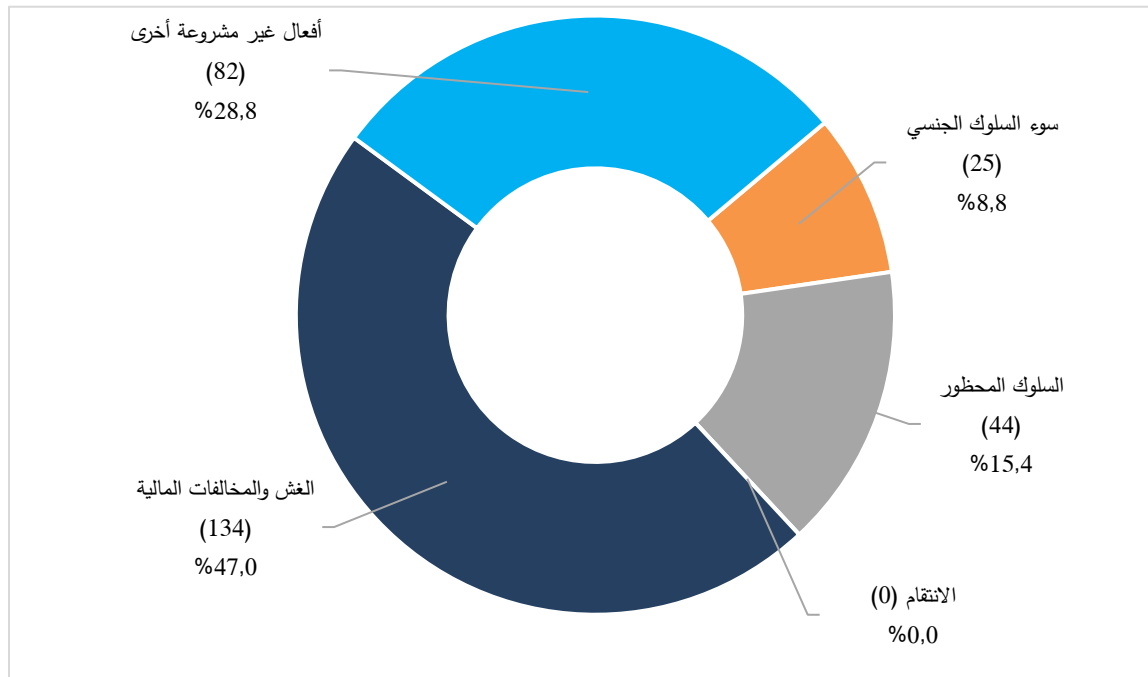
مقارنة القضايا الواردة ومعدل الإنجاز وعبء القضايا، 2019-2021



(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الشكل 7

حالة ورود القضايا في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق لعام 2021



الجدول 9

حالة ورود القضايا في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، حسب الفئة العريضة، للفترة 2021-2019*

فئة الادعاء	القضايا في عام 2019	القضايا في عام 2020	القضايا في عام 2021
الاختيال والمخالفات المالية	214	119	134
السلوك المحظور	30	31	44
سوء السلوك الجنسي	31	13	25
الانتقام	1	0	0
أفعال غير مشروعة أخرى	94	43	82
المجموع	370	206	285

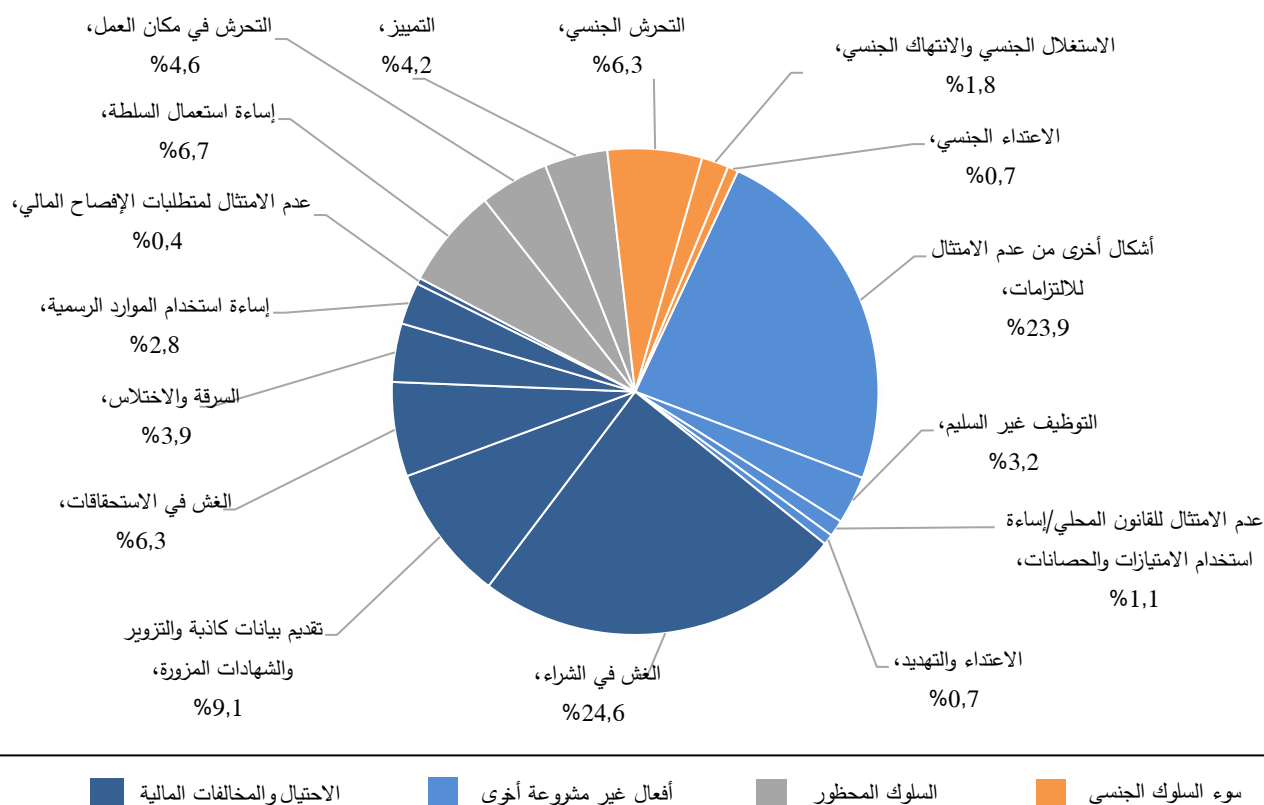
* يشمل "السلوك المحظور" الادعاءات المذكورة في الوثيقة ST/SGB/2019/8: التمييز والمضايقة وإساءة استعمال السلطة. غير أنه لا يشمل الادعاءات بالتحرش الجنسي، التي تدرج ضمن "سوء السلوك الجنسي". وتشمل "الأفعال غير المشروعة الأخرى" أي ادعاء لا يندرج في فئات أوسع نطاقاً مع أنه يمكن أن يشكل انتهاكاً للنظامين الأساسي والإداري للبرنامج الإنمائي. ومن الأمثلة على تلك الأفعال عدم التصريح بتضارب المصالح مع أحد الموردين، أو عدم التعاون مع التحقيقات، أو ممارسة أعمال خارجية دون إذن.

58 - وتُبلَّغ الشكاوى إلى المكتب عن طريق البريد والبريد الإلكتروني والاستمارات الشبكية والهاتف والمراسلات الشخصية والإحالات. وقد شكَّلت الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية (الغش في المشتريات؛ والسرقة والاختلاس؛ وإساءة استخدام الموارد الرسمية؛ وتقديم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات مزيفة؛ والغش في الاستحقاقات؛ وعدم الامتثال لمتطلبات الإفصاح المالي) ما نسبته 47,1 في المائة من الحالات

التي تلقاها المكتب في عام 2021، أي بانخفاض عن نسبة 57,8 في المائة المسجلة في عام 2020. وشكّلت الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك الجنسي (الاعتداء الجنسي، والتحرش الجنسي، والاستغلال/الانتهاك الجنسيان) نسبة 8,8 في المائة من القضايا التي تلقاها المكتب في عام 2021، وهو ما يمثل زيادة عن نسبة 6,3 في المائة المسجلة في عام 2020 (انظر الشكل 8).

الشكل 8

أنواع الشكاوى الواردة في عام 2021



الجدول 10

الشكاوى الواردة في عام 2021، بحسب المنطقة

عدد الشكاوى	
75	أفريقيا
53	الدول العربية
43	آسيا والمحيط الهادئ
38	منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة
35	أوروبا ورابطة الدول المستقلة
23	المقر
18	أمريكا اللاتينية والكاريبي
285	المجموع

معالجة القضايا

60 - في عام 2021، أنجز المكتب عمليات تقييم لما عدده 257 قضية. ومن بين هذه القضايا التي خضعت للتقييم، استدعت 169 قضية إجراء مزيد من التحقيق. أما القضايا المتبقية البالغ عددها 88 قضية (34,2 في المائة) فقد أغلقت بعد إجراء تقييم أولي.

61 - وفي عام 2021، أغلق المكتب 148 قضية بعد إجراء تحقيق فيها. وقد تبين منه أن الادعاءات الواردة في 90 قضية (60,8 في المائة) من تلك القضايا ليس لها ما يؤيدها من الأدلة المثبتة. ومن بين القضايا الـ 58 المتبقية، أسفرت 57 قضية (38,5 في المائة) عن تقديم 55 تقريراً من تقارير التحقيق أثبتت بالأدلة وقوع سوء سلوك أو أفعال غير مشروعة أخرى، وانتهى البت في قضية واحدة بتقديم تقرير عن الخسائر المالية (انظر الجدول 11).

62 - وقد حدد المكتب هدفاً له، كمؤشر أساسي للأداء، يتمثل في الانتهاء من البت في نسبة 50 في المائة من القضايا التي هي قيد التقييم في غضون ثلاثة أشهر، وإغلاق نسبة 50 في المائة من قضاياها التي هي قيد التحقيق في غضون 270 يوم عمل (393 يوماً تقويمياً)⁽⁴⁾. ومن بين القضايا الـ 257 التي خضعت للتقييم في عام 2021، أنهى المكتب بته في ما نسبته 78,6 في المائة منها في غضون ثلاثة أشهر. ومن بين القضايا التي أغلقت عقب التحقيق، وعددها 148 قضية، أنجزت نسبة 48,6 في المائة في غضون 270 يوم عمل.

63 - وفي نهاية عام 2021، كانت هناك 65 قضية قيد التقييم، و 265 قضية قيد التحقيق.

(4) يتماشى ذلك مع الإطار القانوني للبرنامج الإنمائي، الفصل الثالث، البند 1-4، الذي ينص على ما يلي: "تُبلغ إلى المكتب الفترة الفاصلة بين تاريخ الادعاءات بارتكاب مخالفات، قدر الإمكان وحسب تعقيد القضية وتوافر موارد التحقيق، وينبغي ألا يتجاوز إنجاز التحقيق عادة 270 يوم عمل". وباحتساب العطل الرسمية للأمم المتحدة، فإن 270 يوم عمل يقابل 393 يوماً تقويمياً تقريباً؛ وبالتالي استخدم المكتب 393 يوماً تقويمياً كمقياس للتحقيقات.

الجدول 11
الفصل في القضايا

عدد القضايا لعام 2020		عدد القضايا لعام 2021	الإجراءات المتخذة
			بعد التقييم
59	78		أغلقت لعدم وجود ما يُسوغ التحقيق
7	6		أحيلت إلى منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة
4	4		أحيلت إلى مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي
70	88		المجموع
			بعد التحقيق
127	90		أغلقت (غير مثبتة بأدلة)
			أغلقت (مثبتة بأدلة)
27	30		- قُدمت إلى مكتب الخدمات القانونية
17	7		- قُدمت إلى المكاتب القطرية
32	17		- قُدمت إلى لجنة استعراض الموردين
*3	4		- قُدمت إلى منظمات أخرى
-	-		- قُدمت إلى مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي
^1	-		- رسائل الخيارات الصادرة
80	58		المجموع الفرعي (القضايا المثبتة)
207	148		مجموع القضايا التي أغلقت بعد التحقيق
277	236		مجموع القضايا المغلقة خلال العام
±71	57		تقارير التحقيق الصادرة
-	1		تقارير الخسائر المالية الصادرة
**5	1		الرسائل الإدارية الصادرة

* شملت ثلاث قضايا أفراداً في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة يدير البرنامج الإنمائي عقودهم.

^ رسائل الخيارات هي أدوات يُمنح من خلالها موظفو البرنامج الإنمائي، الذين توجد ضدهم أدلة على ارتكاب مخالفات، خيار إما الاستقالة بشروط محددة، بما في ذلك الالتزام بسداد أي خسارة مالية ناجمة عن المخالفة، أو الخضوع لتحقيق كامل وعملية تأديبية ممكنة.

± أثبت واحد وسبعون تقرير تحقيق أدلة على وقوع سوء سلوك أو عمل غير مشروع آخر.

** صدرت رسالة إدارية واحدة مقابل ثمانية قضايا لكونها تتضمن نفس الادعاءات.

القضايا المثبتة بأدلة

64 - كانت غالبية قضايا سوء السلوك المحتمل في القضايا المثبتة بالأدلة، وعددها 58 تحقيقاً، تتعلق بادعاءات الغش في عملية الشراء (21 قضية، أو 36,2 في المائة)؛ وحالات أخرى لعدم الوفاء بالالتزامات (12 قضية، أو 20,7 في المائة)؛ والتحرش الجنسي (7 قضايا، أو 12,1 في المائة). ويرد في المرفق 5 موجز للتحقيقات المثبتة بأدلة التي أُبلغ عنها في عام 2021، بحسب نوع الادعاء.

65 - ومن بين القضايا الـ 58 المثبتة بالأدلة، وقعت 15 قضية (25,9 في المائة) في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، و 12 قضية (20,7 في المائة) في منطقة الدول العربية، و 11 قضية (19 في المائة) في منطقة أفريقيا، و 9 قضايا (15,5 في المائة) في المقر، و 5 قضايا (8,6 في المائة) في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة، و 4 قضايا (6,9 في المائة) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقضيتان (3,4 في المائة) في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

سوء السلوك الجنسي

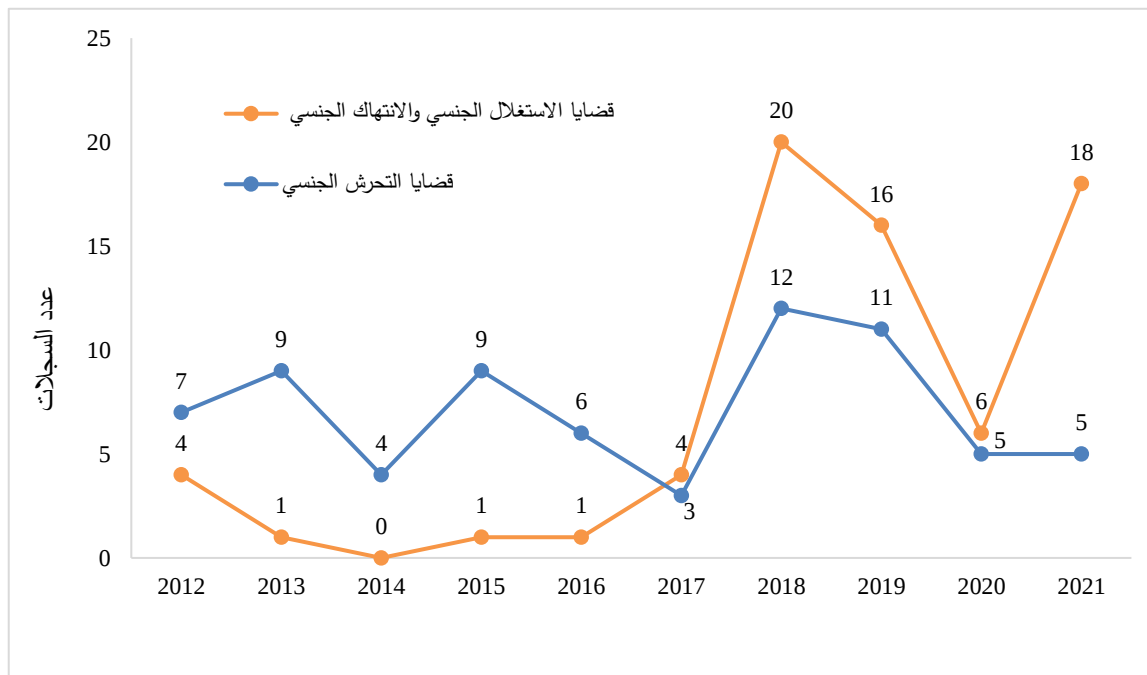
66 - في عام 2021، فتح المكتب 25 قضية تتعلق بسوء السلوك الجنسي (18 شكوى تتعلق بالتحرش الجنسي، و 5 شكاوى تتعلق بالاستغلال/الانتهاك الجنسيين، وشكويان تتعلقان بالاعتداء الجنسي. وتشكل هذه زيادة كبيرة عن عام 2020، لما فتح المكتب 13 قضية تتعلق بسوء السلوك الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، رُحِّل المكتب أكثر من 11 قضية سوء سلوك جنسي من عام 2020 إلى عام 2021 (5 شكاوى تتعلق بالتحرش الجنسي، و 5 شكاوى بالاستغلال/الانتهاك الجنسيين، وشكوى واحدة بالاعتداء الجنسي). وبذلك، بلغ إجمالي عدد القضايا التي كانت لدى المكتب 36 قضية تتعلق بسوء السلوك الجنسي خلال عام 2021. انظر الشكل 9 للاطلاع على الاتجاهات السابقة.

67 - وفي عام 2021، أثبت المكتب بالأدلة 9 من قضايا سوء السلوك الجنسي (7 قضايا تتعلق بالتحرش الجنسي، وقضية واحدة بالاستغلال/الانتهاك الجنسيين، وقضية واحدة بالاعتداء الجنسي). ويمثل ذلك زيادة بنسبة 50 في المائة مقارنة بعام 2020، عندما أثبت المكتب بالأدلة 6 من قضايا سوء السلوك الجنسي (5 قضايا تتعلق بالتحرش الجنسي وقضية واحدة بالاعتداء الجنسي)⁽⁵⁾. وفي عام 2021، أغلق المكتب ما مجموعه 24 قضية، من أصل عدد القضايا التي وردت إليه باعتبارها من قضايا سوء السلوك الجنسي، وعددها 36 قضية. وبالإضافة إلى ذلك، بت المكتب في قضية واحدة وردت إليه كقضية تتعلق بأنواع أخرى من سوء السلوك، ولكنها خضعت للتقييم على أنها من قضايا سوء السلوك الجنسي. ورُحِّلَت اثنتي عشرة شكوى تتعلق بسوء السلوك الجنسي إلى عام 2022.

(5) بُلغ المكتب عن أنواع القضايا المفتوحة استنادًا إلى نوع سوء السلوك المزعوم وقت ورود القضية. غير أنه يمكن، أثناء إجراء تقييم أو تحقيق، إعادة تقييم نوع القضية وتحديثه في وثائق الإغلاق عند الانتهاء من التقييم أو التحقيق، بحيث يعكس سوء السلوك الذي جرى تقييمه أو التحقيق فيه.

الشكل 9

قضايا التحرش الجنسي والاستغلال الجنسي/الاعتداء الجنسي الواردة، للفترة 2012-2021



الرسائل الإدارية

68 - في عام 2021، أصدر المكتب رسالة إدارية واحدة إلى وحدة العمل المعنية بعد تقييمه لادعاءات بوقوع فساد وغش في عملية الشراء تتعلق بأحد الموردين الممنوعين وموظف سابق. وعلى الرغم من عدم تحديد أي ادعاءات غش جديدة ذات مصداقية، أشار المكتب في رسالته الموجهة للإدارة إلى أنه سيق أن حقق في ادعاءات سوء سلوك ضد المورد المذكور وأثبت صحتها بالأدلة. فقد لفتت الرسالة الانتباه إلى ارتفاع عدد المدفوعات المالية المسددة للمورد الممنوع على نطاق عدة مشاريع إقليمية، وأوصت بإجراء استعراض إداري للمشاريع المرتبطة بذلك استناداً إلى مبدأ القيمة مقابل المال/الجودة.

الخسائر المالية واستردادها (القراران 21/2014 و 13/2015)

69 - بلغ مجموع الخسائر المالية التي تكبدها البرنامج الإنمائي خلال عام 2021 وأثبتتها تقارير التحقيق الصادرة عن المكتب بأدلة ما قدره 395 202 دولار. فوفقاً لما ذكره مكتب إدارة الشؤون المالية، بلغ مجموع الخسائر المالية المستمدة من تقارير التحقيق المقدمة في الفترة من عام 2013 إلى عام 2021 ما قدره 8 965 562 دولاراً، منها مبلغ 7 797 005 دولارات اعتبر مكتب الخدمات القانونية أنه قابل للاسترداد. ومن ذلك المبلغ، استُرد 3 803 650 دولار، أي ما نسبته 48,8 في المائة من الخسائر.

الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القرار 22/2011)

70 - ترد أدناه بتفصيل إجراءات المتابعة التي اتخذتها مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي (مكتب الخدمات القانونية، ومكتب الأخلاقيات، والمكاتب القطرية، ولجنة استعراض الموردين، والمكاتب الإقليمية) نتيجة لتقارير التحقيق التي أصدرها المكتب.

71 - واستناداً إلى تقارير التحقيق الـ 30 المتعلقة بالموظفين التي وُجّهت إلى مكتب الخدمات القانونية في عام 2021، فقد أنهيت خدمة موظف واحد فيما فصل موظف آخر من الخدمة. ووُضعت رسالة في ملف سبعة موظفين إما أنهم استقالوا من العمل أو انتهت صلاحية عقودهم قبل إتمام التحقيق، تبين، عملاً بالمادة 72 من الإطار القانوني، أن مكتب الخدمات القانونية كان سيوصي بأن تُوجه إليهم تهمة سوء السلوك لو أنهم استمروا في العمل لدى المنظمة. وقد استقال موظف عقب استلام خطاب الاتهام في انتظار اتخاذ الإجراءات التأديبية، ولذلك وُضعت رسالة في ملف الموظف عملاً بالمادة 81 (أ) من الإطار القانوني للبرنامج الإنمائي. ويُزَيّ موظفان من جميع الادعاءات. وأحيلت قضية واحدة إلى السلطات الوطنية وقد يُعاد فتحها ويُعاد تقديمها في انتظار ما ستؤول إليه الإحالة. وكانت التقارير المتبقية، البالغ عددها 17 تقريراً، قيد استعراض مكتب الشؤون القانونية في نهاية عام 2021.

72 - ونتيجة للتقارير التي قدمها المكتب إلى المكاتب القطرية، وعددها ستة تقارير، أنهيت عقود اثنان من أصحاب عقود الخدمات. وطُلب إلى ثلاثة من أصحاب عقود الخدمات أن يسدّدوا للمنظمة الخسائر التي تكبدتها على ألا تُفرض عليهم جزاءات أخرى. وأسفر التقرير المتبقي المتعلق بصاحب عقد خدمات عن فرض شرط على أي تمديد يخضع له عقد الشخص المعني في المستقبل.

73 - ومن بين التقارير الـ 15 التي قدمها المكتب إلى لجنة استعراض الموردين في عام 2021، والتي تشمل 17 قضية، أُنجزت وأُغلقت 4 تقارير بحلول نهاية العام، نتج عنها فرض جزاءات على شخص واحد من أصحاب العقود و 3 موردين. وإضافة إلى ذلك، وُجّهت إلى 6 موردين مشمولين بالتقارير المتبقية إشعارات بتعليق التعامل معهم مؤقتاً، ريثما تستكمل اللجنة تلك التقارير.

74 - وقُدّم أحد تقارير التحقيق إلى المجلس الاستشاري للإجراءات التأديبية والمطالبات التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في عام 2021، وجرت التوصية فيه بإنهاء خدمة الشخص المعني، في وقت مبكر، وهو متطوع دولي. وأُحيلت ثلاثة تقارير تحقيق إلى منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة. وكان تقرير منها يتعلق بصاحب عقد خدمات استقال من العمل أثناء سير التحقيق؛ ويتعلق التقريران الآخران بموظفين وكانا لا يزالان قيد الاستعراض في نهاية العام.

الامتثال الاجتماعي والبيئي

75 - في عام 2021، سجلت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي 4 قضايا جديدة، ليصل بذلك مجموعها إلى 19 قضية⁽⁶⁾. ومن بين تلك القضايا، كانت هناك 11 قضية مفتوحة ذات صلة بمشاريع توجد في الأردن والعراق وقيرغيزستان والكاميرون وكولومبيا وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وميانمار والهند، وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وبلغت قضيتان، من الكاميرون وموريشيوس، مرحلة الرصد وفقاً لقرار مدير البرنامج الإنمائي استجابةً لتوصيات وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي، بعد انتهاء التحقيقات. وأُغلقت الوحدة ثلاث قضايا تتعلق بمشاريع في أوغندا وبنما وجمهورية الكونغو. ولم تُوفد أي بعثات ميدانية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وعلى الرغم من ذلك، ابتكرت الوحدة طرقاً للتقدم في قضاياها، منها الاستعانة بخبراء استشاريين محليين، والصور المرسلة من السواتل، وإجراء المقابلات عن بعد. وفي عام 2021، بدأت الوحدة عملية لتحديث مبادئها التوجيهية المتعلقة بالتحقيق.

(6) تحقق وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي في قضايا الادعاء بعدم الامتثال المعايير الاجتماعية والبيئية وإجراءات التحري للبرنامج الإنمائي من الجهات المعنية المتضررة من المشاريع وتوصي باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الاستنتاجات المتعلقة بعدم الامتثال.

76 - واضطلعت الوحدة بأنشطة للتوعية في عام 2021 من أجل تحسين فهم رسالتها وولايتها وأنشطتها مع الجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة. ونظمت نشاطا من أنشطة التوعية عبر الإنترنت لفائدة منظمات المجتمع المدني في منطقة البحر الكاريبي مع آليات المساءلة في مصرف التنمية الكاريبي والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وشاركت الوحدة أيضا في الاجتماع السنوي لشبكة الآلية المستقلة للمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، تعد الوحدة واحدة من عدة شركاء في شراكة آلية معالجة المظالم والمساءلة، وهي منبر تعليمي عن آليات المساءلة يشمل مجموعة واسعة من المنظمات من القطاعين العام والخاص. وتولت الوحدة قيادة حلقة دراسية شبكية عن الشراكة في كانون الأول/ديسمبر 2021 وواصلت أنشطتها في مجال التوعية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المحافل الرقمية.

منع التحرش الجنسي والاستغلال/الانتهاك الجنسيين

77 - في عام 2021، ظل المكتب عضوا نشطا في العديد من أفرقة العمل التابعة للبرنامج الإنمائي، بما فيها الأفرقة التي تعنى بالتصدي للتحرش الجنسي والاستغلال الجنسي/الانتهاك الجنسي، وتقديم الدعم للضحايا/الناجين، ومنع إعادة تعيين الموظفين المعننين بادعاءات بسوء السلوك الجنسي مثبتة بالأدلة ضدهم (اللجنة الاستشارية المعنية بقاعدة بيانات أداة التحقق من انعدام السوابق "Clear Check") ومعالجة قضايا الاستغلال الجنسي/الانتهاك الجنسي والتحرش الجنسي بالتعاون مع الشركاء المنفذين والأطراف المسؤولة المختارة لمشاريع البرنامج الإنمائي. وفي إطار هذه المبادرة، وضع المكتب استمارة جديدة للإبلاغ عن الحوادث في البرنامج الإنمائي بشأن المسائل التي لا تتعلق بموظفي البرنامج ولكنها لا يزال يتعين إبلاغ البرنامج بها لأغراض الرقابة.

78 - وفي عام 2021، شارك المكتب في عدة أفرقة عاملة تقنية مشتركة بين الوكالات، بما في ذلك الفريق العامل المعني بمنع الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي وفرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي في منظومة الأمم المتحدة. وقدم المكتب أيضا إسهامات بشأن مختلف المبادرات المتعلقة بالاستغلال الجنسي/الانتهاك الجنسي التي اقترحتها مكتب المنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك بدء العمل بنموذج إلكتروني جديد للإبلاغ عن المعلومات. وفي إطار هذه العملية، قدم المكتب التدريب لأربعة مكاتب قطرية تابعة للبرنامج الإنمائي وزملاء في المكتب مرشحين للمشاركة في البرنامج. وساعد المكتب أيضا في التوعية بجهود تصدي البرنامج الإنمائي للتحرش الجنسي والاستغلال الجنسي/الانتهاك الجنسي وذلك بتنظيم حلقة دراسية شبكية تدريبية لحوالي 1 200 موظفا في 15 بلدا ومكتبا إقليميا. وعمم المكتب أيضا ملفا صوتيا موجها لموظفي البرنامج الإنمائي بشأن الإبلاغ عن ادعاءات سوء السلوك الجنسي وذلك في إطار سلسلة من الملفات الصوتية عن التحرش الجنسي/الانتهاك الجنسي والاستغلال الجنسي في أيلول/سبتمبر 2021 عبر النشرة الإخبارية التي تصدر عن فرقة العمل المعنية بسوء السلوك الجنسي.

79 - وخلال عام 2021، شارك المكتب في مختلف جلسات الإحاطة والتقييمات المشتركة بين شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف⁽⁷⁾/الجهات المانحة، وعرض جهود البرنامج الإنمائي في مجال التصدي لمسائل سوء السلوك الجنسي. وبوجه خاص، شارك المكتب في إعداد صيغة منسقة تتناول الاستغلال الجنسي/الانتهاك الجنسي والتحرش الجنسي ينبغي أن تستخدمها الدول الأعضاء المشاركة

(7) شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف.

وكيانات الأمم المتحدة على نحو متسق في ترتيبات التمويل الثنائية المقبلة. واختُتمت المفاوضات بالاتفاق على نص الصياغة المنسقة في تموز/يوليه 2021.

80 - ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2020، أصبح يتعين على جميع المكاتب المشاركة وعلى منظمات الأمم المتحدة إبلاغ الأمين العام عن ادعاءات الاستغلال الجنسي/الانتهاك الجنسي الموثوقة عن طريق قاعدة بيانات مأمونة متاحة على الإنترنت تُعرف باسم أداة iReport الإلكترونية للإبلاغ بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتتبعها. فخلال عام 2021، سهّلت الأداة الإبلاغ عن حالتين من حالات الاستغلال الجنسي/الاعتداء الجنسي المزعوم، تبين من تقييم أولي خضعتا له أنها ادعاءات ذات مصداقية. ونفذ المكتب أيضاً توجيهات وردت من المنسق الخاص المعني بمنع الاستغلال الجنسي/الانتهاك الجنسي بشأن تبادل المعلومات عن الادعاءات مع أكبر مسؤول في الأمم المتحدة في البلد.

81 - ويواصل المكتب توظيف منسق برتبة ف-4 يعمل ممثلاً رئيسياً له في التحقيق في قضايا سوء السلوك الجنسي، يدعمه محققان برتبة ف-3.

أنشطة التحقيق الأخرى

82 - في عام 2021، واصل المكتب تنفيذ مشروع نموذجي يتضمن رسائل خيارات، وُضع في عام 2018، بالتشاور مع مدير مكتب الخدمات الإدارية ومدير مكتب الشؤون القانونية. ورسائل الخيارات هي أدوات يُمنح بموجبها الموظفون، الذين توجد ضدهم أدلة على ارتكاب أفعال غير مشروعة، خيار الاستقالة. ويمكن أن تجري الاستقالة بشروط محددة، بما في ذلك الالتزام بسداد أي خسارة مالية ناجمة عن الفعل غير المشروع؛ ويكون البديل عن ذلك هو مواجهة عواقب تحقيق كامل وعملية تأديبية ممكنة. وقد وجه المكتب ثلاثة رسائل خيارات في عام 2021؛ ولم تسفر رسالتان منها عن إغلاق لقضية، بل عن مواصلة التحقيق، وعن قضية واحدة لا تزال في انتظار رد المكتب عليها.